

باب الموصى إليه

تصحُّ إلى مسلمٍ مكلفٍ رشيدٍ عدلٍ، ولو مستوراً، أو عاجزاً. ويُضمُّ أمينٌ، أو أمٌّ ولد أو قنًا، ولو لموصٍ. ويقبلُ بإذنِ سيده، من مسلمٍ، وكافرٍ ليست تركته خمراً أو خنزيراً ونحوهما. ومن كافرٍ إلى عدلٍ في دينه. وتُعتبرُ الصفاتُ حينَ موتِ ووصيةٍ.

شرح منصور

(الموصى إليه) أي: المأذون له بالتصرف بعد الموت في المال وغيره، مما للموصى التصرف فيه حال الحياة، وتدخُّله النيابة بملكه وولايته الشرعية. ولا بأس بالدخول في الوصية؛ لفعل الصحابة، فروي عن أبي عبيدة: أنه لما عبر الفرات، أوصى إلى عمر^(١). وأوصى إلى الزبير ستة من الصحابة، منهم عثمان وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف^(٢). وقياس قول أحمد: إنَّ عدَمَ الدخولِ فيها أولى؛ لما فيها من الخطر، وهو لا يعدلُ بالسلامة شيئاً^(٣).

(تصحُّ الوصيةُ (إلى مسلمٍ مكلفٍ، رشيدٍ، عدلٍ) إجماعاً، (ولو) كان الموصى إليه (مستوراً) أي: ظاهر العدالة، (أو) كان (عاجزاً. ويُضمُّ) إليه قويٌّ (أمينٌ، أو) كان الموصى إليه (أمٌّ ولد، أو قنًا، ولو) كانا (الموصى) لصحة استنابتهما في الحياة، أشبهها الحرَّ، (ويقبلُ) القنُّ وأمُّ الولد، إن كانا، لغير موصى، (بإذنِ سيده)^(٤) لأنَّ منافعه مملوكة لغيره، وفعل ما وصَّى إليه فيه منفعة لا يستقلُّ بها. (من مسلمٍ، وكافرٍ ليست تركته خمراً، أو خنزيراً ونحوهما) كسيرجين نجسٍ. (و) تصحُّ الوصيةُ (من كافرٍ إلى) كافرٍ (عدلٍ في دينه) لأنَّه يلي على غيره بالنسب، فيلي بالوصية، كالمسلم.

(وتعتبرُ الصفاتُ) المذكورة، أي: وجودها (حين موتِ) موصٍ، (ووصيةً)

(١) الإرواء ١٠١/٦.

(٢) أخرجه البيهقي «في السنن الكبرى» ٢٨٢/٦.

(٣) معونة أولي النهي ٣٥٧/٦.

(٤) في (م): «سيده».

وإن حدثَ عجزٌ لضعفٍ أو علةٍ، أو كثرةَ عملٍ، ونحوه، وجبَ ضمُّ أمينٍ.
وتصحُّ لمنتظرٍ: كإذا بلغَ أو حضرَ، ونحوه، أو: إن ماتَ الوصيُّ
فزيدٌ وصيٌّ، أو زيدٌ وصيٌّ سنةً ثمَّ عمرو.

وإن قال الإمام: الخليفةُ بعدي فلانٌ، فإن مات في حياتي أو تغيَّر
حالُه، ففلانٌ، صحَّ. وكذا في ثالثٍ ورابعٍ. لا للشاني، إن قال: فلانٌ
وليُّ عهدي، فإن وليَّيَّ ثمَّ مات، ففلانٌ بعده.

شرح منصور

أي: حال صدورها؛ لأنها شروطٌ للعقد، فاعتُبرت حالَ وجوده، وإنما
يتصرفُ بعد الموت، فاعتُبر وجودها عنده.

(وإن حَدَّثَ عَجَزٌ لموصى إليه، بعد موتِ موصي، (لضعفٍ^(١))، أو عِلَّةٍ)
كعَمَى، (أو كثرةَ عملٍ، ونحوه) مما يشقُّ معه العملُ، (وجبَ ضمُّ أمينٍ) إليه؛
ليتمكَّنَ مِن فِعْلِ الموصى إليه فيه، وإلا تعطلَّ الحالُّ.

(وتصحُّ) الوصيةُ (لمنتظرٍ، ك) أن يوصيَ إلى صغيرٍ بأن يكون وصيًّا (إذا
بلغ، أو) وصيٌّ لغائبٍ ليكون وصيًّا إذا (حضرَ ونحوه) كإلى مجنونٍ يكون
وصيًّا/ إذا أفاق، (أو) يُوصيَ إلى شخص، ويقول: (إن مات الوصيُّ فزيدٌ
وصيٌّ) بدله، (أو) يقول: (زيدٌ وصيٌّ سنةً، ثمَّ عمرو) وصيٌّ^(٢) بعده؛ للخبرِ
الصحيح: «أميركم زيدٌ، فإن قُتِلَ، فجعفرٌ، فإن قُتِلَ، فعبُدُ اللهَ بنُ راحةٍ»^(٣).
والوصيةُ كالتأميرِ.

(وإن قال الإمام) الأعظمُ: (الخليفةُ بعدي فلانٌ، فإن مات في حياتي، أو
تغيَّر حالُه، ف) الخليفةُ بعدي (فلانٌ، صحَّ) على ما قال. (وكذا في ثالثٍ
ورابعٍ) قاله القاضي وغيره. و(لا) تصحُّ الوصيةُ (للثاني، إن قال) الإمامُ: (فلانٌ
وليُّ عهدي، فإن وليَّيَّ، ثمَّ مات، ففلانٌ بعده) لأنَّ الأوَّلَ إذا وليَّيَّ، صار الاختيارُ

(١) في (س) و (م): «بضعف».

(٢) في الأصل: «وصي».

(٣) أخرجه البخاري (٤٢٦١)، من حديث ابن عمر.

وإن علق وليُّ الأمرِ ولايةَ حكمٍ أو وظيفةً، بشرطِ شُغورها أو غيره، فلم يوجد حتى قام غيره مقامه، صار الاختيارُ له. ومن وصَّى زيداً، ثم عمراً، اشتركا، إلا أن يُخرجَ زيداً. ولا ينفردُ غيرُ مفردٍ. ولا يوصي وصيًّا إلا أن يجعلَ إليه. وإن مات أحدُ اثنين، أو تغيَّر حالُهُ، أو هما،

والنظرُ إليه، فالعهدُ إليه فيمن يراه. وفي التي قَبَلها جعلَ العهدَ إلى غيره عند موته، وتغيَّر صفاته، في الحالة التي لم يثبت للمعهودِ إليه^(١) إمامةً.

شرح منصور

(وإن علق وليُّ الأمرِ ولايةَ حكمٍ) أو إمارةً، (أو ولايةً وظيفيةً، بشرطِ شُغورها) أي: تعطلُّها، (أو غيره) كموتِ مَنْ هي بيده، (فلم يوجد) الشرطُ (حتى قام) وليُّ أمرٍ (غيره مقامه، صار الاختيارُ له) أي: للثاني؛ لأنَّ تعليقَ الأوَّلِ بطلَ بموته، كمن علقَ عتقاً أو طلاقاً بشرطٍ، ثم مات قبلَ وجوده؛ لزوالِ ملكه، فتبطلَ تصرفاته.

(ومن وصَّى زيداً) على أولاده ونحوه، (ثم) وصَّى (عمراً، اشتركا) كما لو وكلَّهما كذلك؛ لأنَّه لم يوجد رجوعٌ عن الوصيةِ لواحدٍ منهما، فاستويا فيها، كما لو أوصى لهما دفعةً واحدةً، (إلا أن يُخرجَ زيداً) فتبطلَ وصيته؛ للرجوعِ عنها. (ولا ينفردُ) بالتصرفِ (غيرُ) وصيِّ (مفردٍ) عن غيره، كالوكالة؛ لأنَّ الموصي لم يرضَ بنظره وحده، إلا أن يجعله له موصٍ. والظاهر: أنَّ المرادُ صدورُ التصرفِ عن رأيهما، سواءً باشره أحدهما أو الغيرُ بإذنهما، ولا يشترطُ توكيلُ أحدهما الآخرَ. (ولا يُوصي وصيًّا) كالوكيلِ (إلا أن يجعلَ) الموصي (إليه) ذلك، فيملكه.

(وإن مات أحدُ اثنين) وصيين، أو ماتا، أقيم مقامه أو مقامهما، (أو تغيَّر حالُهُ) بسفه، أو جنون، ونحوه، (أو) ماتا (هما^(٢)) أو تغيَّر حالُهُما،

(١) بعدها في (م): «فيها».

(٢) ليست في (س).

أَقِيمَ مَقَامَهُ أَوْ مَقَامَهُمَا. وَإِنْ جَعَلَ لِكُلِّ أَنْ يَنْفَرِدَ، اِكْتَفَى بِوَاحِدٍ.

وَمَنْ عَادَ إِلَى حَالِهِ مِنْ عَدَالَةٍ، أَوْ غَيْرِهَا، عَادَ إِلَى عَمَلِهِ.

وَصَحَّ قَبُولُ وَصِيِّ، وَعَزَلَهُ نَفْسَهُ حَيَاةَ مَوْصٍ، وَبَعْدَ مَوْتِهِ. وَلِمَوْصٍ

عَزَلَهُ مَتَى شَاءَ.

فصل

وَلَا تَصَحُّ، إِلَّا فِي مَعْلُومٍ يَمْلِكُ فَعَلَهُ، كإِمَامٍ بِخِلَافَةٍ،

شرح منصور

(أَقِيمَ) أَي: أَقَامَ الْحَاكِمُ، (مَقَامَهُ) فِي الْأُولَى، (أَوْ) أَقَامَ (مَقَامَهُمَا) فِي الثَّانِيَةِ؛

لِقَلَّ يَنْفَرِدُ الْبَاقِي بِالتَّصَرُّفِ فِي الْأُولَى، وَلَمْ يَرْضَ مَوْصٍ بِذَلِكَ، أَوْ تَعَطَّلَ الْحَالُ

فِي الثَّانِيَةِ. (وَإِنْ جَعَلَ) مَوْصٍ (لِكُلِّ) مِنَ الْوَصِيِّينَ (أَنْ يَنْفَرِدَ) بِالتَّصَرُّفِ،

فَمَاتَا، أَوْ أَحَدُهُمَا، أَوْ تَغَيَّرَ حَالُهُمَا، أَوْ أَحَدُهُمَا، (اِكْتَفَى بِوَاحِدٍ) لِرِضَا

الموصي به.

(وَمَنْ عَادَ إِلَى حَالِهِ مِنْ عَدَالَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) بَعْدَ تَغْيِيرِهِ، (عَادَ إِلَى عَمَلِهِ)

لِزَوَالِ الْمَانِعِ.

(وَصَحَّ قَبُولُ وَصِيِّ) لِلْوَصِيَّةِ، (وَعَزَلَهُ نَفْسَهُ^(١)) فِي (حَيَاةِ مَوْصٍ وَبَعْدَ

مَوْتِهِ) لِأَنَّهُ مَتَّصِفٌ بِالْإِذْنِ، كَالْوَكِيلِ، (وَلِمَوْصٍ عَزَلَهُ مَتَى شَاءَ) كَالْمُوَكَّلِ.

(وَلَا تَصَحُّ) الْوَصِيَّةُ (إِلَّا فِي) تَصَرُّفٍ (مَعْلُومٍ) لِيَعْلَمَ مَوْصِيٌّ إِلَيْهِ مَا وَصَّى

بِهِ إِلَيْهِ؛ لِيَتَّصَرَّفَ فِيهِ كَمَا أَمَرَ، (يَمْلِكُ) الْمَوْصِي (فَعَلَهُ) أَي: مَا وَصَّى بِهِ فِيهِ؛

لِأَنَّهُ أَصِيلٌ، وَالْوَصِيُّ فُرْعُهُ، وَلَا يَمْلِكُ الْفُرْعُ مَا لَا يَمْلِكُهُ الْأَصْلُ، (كإِمَامٍ)

أَعْظَمُ يُوصِي (بِخِلَافَةٍ) كَمَا وَصَّى أَبُو بَكْرٍ لِعَمْرٍ، وَعَهْدَ عَمْرٍ إِلَى أَهْلِ الشُّورَى^(٢)،

(١) جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ مَا نَصَّهُ: [قَوْلُهُ: وَعَزَلَهُ نَفْسَهُ، أَي: لِلْوَصِيِّ ذَلِكَ. قَالَ فِي «الْمَحْرَرِ»: إِذَا وَجَدَ

حَاكِمًا. وَنَقَلَهُ الْأَثَرُ وَحَنِيْلًا. قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ شَرْطًا فِيمَا إِذَا عَزَلَ نَفْسَهُ بَعْدَ

مَوْتِ الْمَوْصِي، لَا فِي حَيَاتِهِ. انْتَهَى. قُلْتُ: وَمِثْلُ عَدَمِ وَجُودِ الْحَاكِمِ وَجُودِهِ مَعَ عَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ إِذَا خِيفَ

مِنَهُ عَلَى مَالِ الْيَتِيمِ. قَالَ فِي «الْحَاشِيَةِ».

(٢) تَقَدَّمَ ص ٤٣٩.

وكقضاء دين، وتفريق وصية، وردّ أمانةٍ وغصب، ونظرٍ في أمرٍ غيرٍ مكلفٍ. وحدُّ قذفه يستوفيه لنفسه، لا لموصى له. لا باستيفاء دينٍ مع رشده وارثه.

ومن وصي في شيء، لم يصر وصياً في غيره.
ومن وصي بتفرقة ثلث، أو قضاء دين، فأبى الورثة، أو جحدوا وتعذر ثبوته، قضى الدين باطناً، وأخرج بقية الثلث، مما في يده.

(وك) أن يُوصي مدين في (قضاء دين) عليه، (و) كالوصية في (تفريق وصية، وردّ أمانة، و) ردّ (غصب) وعارية لربه، (ونظر في أمر غير مكلف) من أولاده، وتزويج موليّاته، ويقوم وصيه مقامه في الإجماع. (وحدّ قذفه يستوفيه لنفسه) أي: الموصي، (لا لموصى له) لأنّ الوصي يملك فعل ذلك، فملكه وصيه، كوكيله. (ولا) تصحّ الوصية (باستيفاء دين مع رشده وارثه) وبلوغه؛ لانتقال المال إلى من لا ولاية له عليه، فإن كان صغيراً أو سفياً، صحّ الإيصاء إن كان ولده، بخلاف عمه وأخيه، بل يتولاه وليه.

شرح منصور

٣٧١/٢

(ومن وصي في) فعل (شيء)، لم يصر وصياً في غيره) (لأنه استفاد التصرف بإذن موصيه، فهو مقصور على ما أذن له فيه، كالوكيل^(١).
(ومن وصي بتفرقة ثلث، أو قضاء دين) عليه، (فأبى الورثة) تفرقة الثلث، (أو جحدوا) الدين، (وتعذر ثبوته، قضى) الوصي (الدين باطناً) بلا علم الورثة. وظاهره: وإن لم يأذنه حاكم؛ لتمكّنه من إنفاذ^(٢) ما وصي إليه بفعله، فوجب عليه، كما لو لم يحجّذه الورثة. (وأخرج) موصى إليه بتفرقة الثلث، حيث أبى الورثة إخراج ثلث ما في أيديهم، (بقية الثلث) الموصى إليه بتفرقته، (مما في يده) نصاً، لتعلق حقّ الموصى لهم بالثلث بأجزاء التركة، وحقّ الورثة مؤخّر عن الدين وعن الوصية.

(١-١) ليست في (س).

(٢) في (س): «إيفاء».

وإن فرقه ثم ظهر دينٌ يستغرقه، أو جهلَ موصى له، فتصدَّق هو أو حاكمٌ به، ثم ثبت، لم يضمن.

ويبرأ مدينٌ باطناً بقضاء دينٍ، يعلمه على الميت.

ولمدينٍ دفعُ دينٍ موصى به لمعينٍ إليه، وإلى الوصيِّ.

شرح منصور

(وإن فرقه) أي: الثلث، موصى إليه بتفريقه، (ثم ظهر) على موصى (دينٌ) يستغرقه) أي: الثلث؛ لاستغراقه جميع المال، لم يضمن؛ لأنه معذورٌ بعدمِ علمه ربَّ الدين، (أو جهلَ موصى له) بالثلث، كقوله: أعطوا ثلثي قريبي^(١) فلاناً، فلم يُعلم له قريبٌ بهذا الاسم، (فتصدَّق هو) أي: الوصيُّ به، (أو) تصدَّق (حاكمٌ به) أي: الثلث، (ثم ثبت) الموصى له، (لم يضمن) موصى إليه، ولا حاكمٌ شيئاً، أي: لأنه معذورٌ بعدمِ علمه به، وإن أمكن الرجوعُ على آخذٍ، رجَّع عليه، ووفى به الدين^(٢). قاله ابن نصر الله بحثاً:

(ويبرأ مدينٌ) الميت^(٣) (باطناً بقضاء دينٍ) عن الميت، (يُعلمه على الميت) فيسقطُ مما عليه بقدرِ ما قضى عن الميت، كما لو دفعه إلى الوصيِّ بقضاء الدين، فدفعه في دينِ الميت؛ إذ لا فرقَ بينهما سوى توسطِ الوصيِّ بينهما. وكذا وصيٌّ في قضاءِ دينٍ شهدَ عنده عدلان، من غير ثبوته عند حاكمٍ.

(ولمدينٍ) وصىَّ غيره بدينه لغيره، (دفعُ دينٍ موصى به لمعينٍ إليه) أي: المعين^(٤) الموصى له به، بلا حضورِ ورثةٍ ووصيٍّ؛ لأنه قد دفعه لمستحقه، (و) له أن يدفعه (إلى الوصيِّ) أي: وصيِّ الميت في تنفيذِ وصاياها، ويبرأ بذلك؛ لدفعه إلى مَنْ له التصرفُ فيه بأمر الميت له في دفعه، فإن كانت الوصيةُ به لغير معينٍ، كالفقراءِ، دفعه للوصيِّ يفرقه عليهم.

(١) في (س) و (م): «قريبي».

(٢) المقتع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤٨٩/١٧.

(٣) في (س) و (م): «الميت».

(٤) في (س): «الدين».

وإن لم يوص به، ولا بقبضه عيناً، فإلى وارثٍ ووصيٍّ.
 وإن صرفَ أجنبيَّ الموصى به لمعين، في جهته، لم يضمه.
 وإن وصى بإعطاء مدع عينه، ديناً يمينه، نقده من رأس ماله.
 ومن أوصى إليه بحفر بئر بطريق مكة، أو في السبيل، فقال: لا
 أقدر، فقال الموصي: افعل ما ترى، لم تحفر بدار قوم لا بئر لهم.
 وإن وصى ببناء مسجد، فلم يجد عرصه^(١) لم يُجزر.....

شرح منصور

(وإن لم يوص به) أي: الدين، (ولا بقبضه) أي: الموصى له (عيناً) بل
 أوصى وصية غير معينة، (ف) وإنما يبرأ مدين، ووديع، ونحوه، بالدفع (إلى
 وارثٍ ووصيٍّ) معاً؛ لأنَّ الوصيَّ شريكُ الوارثِ في استحقاقه القبض منه.
 (وإن صرفَ أجنبيَّ) أي: من ليس بوارثٍ ولا وصيٍّ، (الموصى به لمعين،
 في جهته) الموصى به فيها، (لم يضمه) لمصادفة الصَّرفِ مستحقه، كما لو
 دفع وديعةً إلى^(٢) ربها بلا إذنٍ مودع. وظاهره: ولو مع غيبة الورثة. وظاهره
 أيضاً: أنَّ الموصى به لغير معين، كالفقراء إذا صرفه الأجنبيُّ في جهته، ضمنه؛
 لأنَّ المدفوعَ إليه لم يتعين مستحقاً، ولا نظر لدافع في تعيينه.
 (وإن وصى بإعطاء مدع عينه) بأن قال: أعطوا زيدا (ديناً) يدعيه
 (بيمينه، نقده) الوصيُّ (من رأس ماله) لإمكان أنه يعلم الموصى بالدين، ولا
 يعلم قدره، ويريد خلاص نفسه منه.

(ومن أوصى إليه بحفر بئر بطريق مكة) فقال: لا أقدر، (أو في السبيل،
 فقال: لا أقدر، فقال) له (الموصي: افعل ما ترى، لم تحفر بدار قوم لا بئر
 لهم) لما فيه من تخصيصهم. نقله ابن هانئ^(٣).

(وإن وصى ببناء مسجد، فلم يجد عرصه) الوصيُّ (عرصةً) تبنى مسجداً، (لم يُجزر) له

٣٧٢/٢

(١) العرصه: كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء. «القاموس»: (عرص).

(٢) ليست في (س).

(٣) الفروع ٧١٦/٤ - ٧١٧.

شراء عَرَصَةٍ يَزِيدُهَا فِي مَسْجِدٍ.

و: ضَعُ ثُلُثِي حَيْثُ شِئْتُ، أَوْ أَعْطِهِ أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ عَلَيَّ مِنْ شِئْتُ، لَمْ يُجْزَ لَهُ أَخْذُهُ، وَلَا دَفْعُهُ إِلَى أَقَارِبِهِ الْوَارِثِينَ، وَلَوْ كَانُوا فَقَرَاءً، وَلَا إِلَى وَرَثَةِ الْمُوصِي.

وإن دعت حاجة لبيع بعض عقار، لقضاء دين، أو حاجة صغار - وفي بيع بعضه ضرر - باع على كبار أبوا، أو غابوا، ولو اختصوا بميراث.

شرح منصور

(شراء عَرَصَةٍ يَزِيدُهَا فِي مَسْجِدٍ) صغير. نصاً، وإن قال: ادفع هذا إلى أيتام فلان. فإقرار بقرينة، وإلا فوصية. ذكره الشيخ تقي الدين^(١).

(و) إن قال لوصي: (ضع ثلثي حيث شئت، أو أعطه) لمن شئت، (أو تصدق به علي من شئت، لم يجز له أخذه) لأنه منفذ، كالوكيل في تفرقة مال، (ولا دفعه إلى أقاربه) أي: الوصي (الوارثين) له (ولو كانوا فقراء) نصاً، (ولا دفعه (إلى ورثة الموصي) نصاً، لأنه وصى بإخراجه، فلا يرجع إلى ورثته.

(وإن دعت حاجة لبيع بعض عقار) من تركة، (لقضاء دين) ميت (أو حاجة صغار) من ورثته، (وفي بيع بعضه) أي: العقار، (ضرر) لنقص قيمته بالتشقيص، (باع) الوصي العقار كله (على) صغار، وعلى (كبار أبوا) بيعه، (أو غابوا، ولو اختصوا) أي: الكبار، (بميراث) بأن وصى بقضاء دين، ووصيته تخرج من ثلثه، واحتيج في ذلك لبيع بعض عقار، وفي تشقيصه ضرر، والورثة كلهم كبار، وأبوا بيعه، أو غابوا، فللموصى إليه بيع العقار كله؛ لأنه يملك بيع بعض التركة، فملك بيع جميعها، كما لو كانوا صغاراً، والدين يستغرق، وكالعين المرهونة، ولا يبيع على غير وارث أبي أو غاب.

(١) الفروع ٤/٧١٧.

وَمَنْ مَاتَ بَيْرِيَّةً وَنَحْوَهَا، وَلَا حَاكِمًا، وَلَا وَصِيًّا، فَلْمُسْلِمِ أَخْذُ
تَرْكِيَّتِهِ، وَبَيْعُ مَا يَرَاهُ، وَتَجْهِيزُهُ مِنْهَا، إِنْ كَانَتْ، وَإِلَّا، فَمَنْ عِنْدَهُ،
وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا، أَوْ عَلَى مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ، إِنْ نَوَاهُ، أَوْ اسْتَأْذَنَ حَاكِمًا.

شرح منصور

(وَمَنْ مَاتَ بَيْرِيَّةً) بفتح الباء، وهي الصحراء، ضدَّ الرِّيْفِيَّةِ، قاله في
«القاموس»^(١) (٢) (وَلَحْوَهَا) كجزائر لا عمرانَ بها^(٢)، (وَلَا حَاكِمًا) حضر موته،
(وَلَا وَصِيًّا) له؛ بأن لم يوص إلى أحدٍ، (فَلْمُسْلِمِ) حضر (أَخْذُ تَرْكِيَّتِهِ، وَبَيْعُ
مَا يَرَاهُ) منها، كسر بيع الفساد؛ لأنه موضعُ ضرورةٍ؛ لحفظ مال المسلم عليه؛
إذ في تَرْكِيَّتِهِ إِتْلَافٌ له. نصَّ عليه في المنافع والحيوان، وقال: وأمَّا الجوارى،
فأحبُّ أن يتولَّى بَيْعَهُنَّ حَاكِمٌ مِنَ الْحُكَّامِ. قال القاضي: هذا منه على سبيلِ
الاختيار احتياطاً؛ لتضمينه إباحة فرجٍ بغير إذنٍ وليٍّ ولا حاكمٍ من غيرِ
ضرورةٍ، فكان تَرْكِيَّتُهُ أَوْلَى وَأَحْوَطٌ. (و) له (تَجْهِيزُهُ مِنْهَا) أي: تَرْكِيَّتِهِ، (إِنْ
كَانَتْ) أي: وَجِدَتْ، (وَإِلَّا) يكن معه شيءٌ، (ف) إِنْ حَاضِرَهُ يُجَهِّزُهُ (مِنْ
عِنْدِهِ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا) أي: تَرْكِيَّتِهِ حَيْثُ وَجِدَتْ، (أَوْ عَلَى مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ)
غيرَ الزوج، إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ تَرْكِيَّةٌ، (إِنْ نَوَاهُ) أي: الرجوع؛ لأنه قام عنه
بواجبٍ، (أَوْ اسْتَأْذَنَ) مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَيْتٌ بِلَدِّهِ، وَلَا شَيْءَ مَعَهُ يَجْهِّزُهُ بِهِ،
(حَاكِمًا) فِي تَجْهِيزِهِ، فَلَهُ الرَّجُوعُ عَلَى تَرْكِيَّتِهِ إِنْ كَانَتْ، أَوْ عَلَى مَنْ تَلَزَمَهُ
نَفَقَتُهُ؛ لئلا يمتنع الناسُ مِنْ فِعْلِهِ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

(١) القاموس المحيط: (برر).

(٢-٢) ليست في (س).